



ورقة حقائق حول

الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية

مقدمة

يواجه صيادو قطاع غزة صعوبات كبيرة في الوصول إلى مصدر رزقهم الوحيد؛ نتيجة انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي المنظمة، والتي لا تقف عند حدود حرمانهم من حقهم في العمل، بل تمس بحقهم في الحياة والسلامة الجسدية، عبر إطلاق النار وإيقاع قتلى وجرحى في صفوفهم.

كما يتعرض الصيادون للاعتقال التعسفي ويخضعون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة. وتستولي قوات الاحتلال على مراكبهم أو تتعمد تدميرها وتخريب معدات الصيد الأخرى.

هذا بالإضافة إلى القيود المشددة التي تفرضها على حركتهم فتحظر الصيد، أو تقلص المساحات التي تسمح فيها بالصيد بشكل متكرر ما يفقد عملية الصيد جدواها ويفقد الصياد مصدر رزقه؛ وحقه في العيش بكرامة كما تؤثر على الإنتاج المحلي من الثروة السمكية ما يتسبب في خسارة للاقتصاد المحلي.

وتأتي الانتهاكات الإسرائيلية الجسمية والمنظمة، التي ترتكب بحق الصيادين الفلسطينيين والمستمرة منذ نحو عقدين من الزمان، في سياق تشديد الحصار وإيقاع العقاب الجماعي بالسكان المدنيين. وهي تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني ولاسيما المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب التي تنص على أنه: "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب؛ السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم". وتتعارض هذه الانتهاكات مع نص المادة (52) والتي جاء فيها: "... تُحظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل أو تقييد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال". كما تشكل الممارسات الإسرائيلية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ولاسيما المواد (1، 2، 3، 5، 7، 9، 23، 25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد (6، 7، 9، 10) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمواد (6، 7، 11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعكس الانتهاكات الإسرائيلية، المتواصلة بحق الصيادين، على المستوى المعيشي لهم ولأسرهم، فحرمهم من سبل العيش، بحيث أصبحوا من أكثر الفئات التي تعاني من الفقر. تستعرض الورقة أبرز الانتهاكات وأنماطها وأشكالها والخسائر البشرية والمادية التي يتكبدها الصيادون، وتشير إلى أبرز التطورات فيما يتعلق باستعادة المراكب، وتأثير الانتهاكات على الأحوال الاقتصادية للصيادين ولأسرهم.

نظرة عامة

بلغ عدد الصيادين في قطاع غزة (3606) صيادين، يتوزعون حسب المحافظات على النحو الآتي: (261) صياد في محافظة شمال قطاع غزة، (1601) من محافظة غزة، (615) بالمحافظة الوسطى، (688) محافظة خان يونس، فيما بلغ عددهم بمحافظة رفح (441) صياد، ويقدر عدد العاملين في المهن المرتبطة والمعتمدة على مهنة الصيد، مثل: البائعين والعاملين في إنشاء وصيانة المراكب، وتجارة معدات الصيد بحوالي (2000) شخصاً¹.

ويبلغ عدد مراكب الصيد - بأحجامها المختلفة - العاملة في قطاع غزة (1261) مركب²، موزعة على النحو الآتي: (15) لنش جر، و(52) لنش شنشونولا، (772) حسكة موتور - الزيدة، الملطش، الصنار، (42) افلوكة، (380) مجداف³.

الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين:

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي (1043) اعتداء على الصيادين واستخدمت خلالها الذخيرة الحية (1032) مرة، وعادة ما تقع هذه الانتهاكات في المساحة التي يسمح للفلسطينيين بالصيد فيها وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مع العلم أن الاتفاقية تسمح للصيد بالوصول إلى 20 ميل بحري ويمنع على الصياد الاقتراب من الحدود الشمالية مسافة ميل ونصف ومن الحدود الجنوبية ميل واحد، حيث يتم مطاردتهم والمضايقة عليهم ومصادرة وتخريب معداتهم في المساحة المسموح بها الصيد وقد نجم عن الاعتداءات خسائر بشرية ومادية فادحة⁵ نوردتها على النحو الآتي:

- 1 عادل عطالله: مدير الثروة السمكية بوزارة الزراعة، مقابلة شخصية أجراها باسم أبو جري بتاريخ 22 أغسطس 2019م.
- 2 وفقاً لدائرة الثروة السمكية بوزارة الزراعة، تنقسم مراكب الصيد في قطاع غزة إلى عدة أنواع بحسب نوع العمل ووسيلة الصيد المستخدمة، وهي مختلفة من حيث الحجم، وقوة محرك الدفع، ويطلق لنش الجر: على المركب الذي يستخدم شبك الجر وسيلة، وأداة للصيد، وهو مركب مصنوع من الخشب، ويبلغ طوله ما بين 15 - 24 م، وعرضه ما بين 4.5 - 6.5 م، وارتفاع مقدمته نحو 5 أمتار، وارتفاعه عند الوسط نحو 3 أمتار، ويحرك المركب بواسطة محرك ديزل. أما لنش الشنشولة: فهو مركب صيد مصنوع من الخشب بنفس الطريقة، والمواصفات التي يبني عليها لنش الجر، وقد تم تصنيعه في الأونة الأخيرة من (الفبيرغلاس)، ويطلق عليه اسم لنش شنشولة لأنه يستخدم وبشكل رئيسي شبك الشنشولة كوسيلة صيد. ويطلق اسم حسكة الشنشولة: على قارب صيد صغير الحجم مصنوع من (الفبيرغلاس)، ويبلغ طوله نحو 7 أمتار، وعرضه نحو 2.3 م، يحمل على متنه كحد أدنى من 3 - 4 صيادين بما فيهم الرئيس. أما حسكة موتور أو حسكة الزيدة/ الملطش/ الصنار: فهي عبارة عن قارب صغير الحجم مصنوع من (الفبيرغلاس) يبلغ طوله نحو 6 أمتار، وعرضه نحو 1.8 م، يتحرك بواسطة موتور خارجي مثبت في مؤخرة الحسكة، أما أفلوكة: فهي قارب صيد صغير مصنوع من الخشب قديماً، ثم من (الفبيرغلاس) في الأونة الأخيرة، يبلغ طوله ما بين 5 - 6 أمتار، وعرضه 1.5 - 1.8 م، غير مزود بأي نوع من المحركات، ويعتمد في حركته على قوة الدفع المتولدة من المجداف. وحسكة مجداف: فهي عبارة عن قارب صيد صغير مصنوع من الخشب قديماً، ثم من الفبيرغلاس في الأونة الأخيرة يبلغ طوله من بين 3 - 4 أمتار، وعرضه 1.5 - 1.8 م. غير مزود بأي نوع من المحركات، ويعتمد في حركته على قوة الدفع المتولدة من المجداف³.
- 3 المرجع السابق.
- 4 بموجب اتفاقية أوسلو - الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي فإن مساحة الصيد المسموح للفلسطينيين العمل فيها تصل إلى (20) ميلاً بحرياً، على امتداد شاطئ قطاع غزة فقط ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، ويميل ونصف بموازاة الحدود المائية الشمالية، وقلصت سلطات الاحتلال منذ تاريخ 2000/3/22م، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً، كما فرضت حصاراً مشدداً أغلقت بموجبه البحر أمام الصيادين بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وتحديداً في 2000/10/9 وعلى مدار السنوات اللاحقة قلصت مساحة الصيد وحصرتها في معظم الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية.
- 5 مركز الميزان لحقوق الإنسان، قاعدة البيانات، 2019م. الانتهاكات المذكورة وقعت في الفترة الممتدة (من مطلع عام 2015 حتى 20 أغسطس 2019م).

- بلغ عدد القتلى في صفوف الصيادين (5)، حيث قتل في العام 2015 صياد واحد، وصيادين اثنين في عامي 2017 و2018 م، فيما أصيب (105) صيادين، من بينهم (4) أطفال اثنين منهم اصيبوا في العام الحالي 2019م.
- اعتقلت البحرية الإسرائيلية (374) صياد، من بينهم (37) طفل، وسجل أعلى عدد من المعتقلين في عام (2016) حيث بلغ عدد المعتقلين (135) صياد. وخلال عمليات الاعتقال تجبر قوات الاحتلال الصيادين على خلع ملابسهم والسباحة من مركبهم للوصول إلى الزورق الحربي، وذلك بغض النظر عن الأجواء المناخية، في استهانة بإنسانيتهم قبل أن تقتادهم إلى ميناء اسدود ويتم الاعتداء عليهم جسدياً والحط من كرامتهم الإنسانية، عبر توجيه الإهانات اللفظية ووضعهم في ظروف بالغة القسوة وتخضعهم لتحقيق ينطوي على إهانة وسوء معاملة.
- أوقعت قوات الاحتلال خسائر مادية بالصيادين من خلال الاستيلاء على قوارب ومعدات الصيد، وبلغ عدد الحوادث (94) حادثاً استيلاء حيث استولت على (113) مركب، فيما تم تقطيع شبك الصيد وتخريب مراكب وأدوات الصيد (55) مرة.
- ويشير كثير من الصيادين إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية تتصاعد بحقهم في مواسم توفر السمك، حيث تعتمد من حرمانهم من الصيد في الأوقات التي يكثر فيها السمك ما يشير أيضاً إلى دوافع اقتصادية بحيث يستحوذ صيادوها على الأسماك.

القيود الإسرائيلية تمنع تطوير قطاع الصيد:

تواصل سلطات الاحتلال حظر دخول المواد اللازمة للصيد وصيانة المراكب؛ فبالرغم من سماحها النسبي والمشروط مؤخراً بدخول نوع من أنواع الاسلاك (أسلاك الستي- المعدن المجدول) اللازم للصيادين في عملية سحب الشباك والقوارب، تواصل حظر دخول مادة (الفيبر غلاس) وهي المادة الأساسية المستخدمة في صناعة وصيانة المراكب المعطوبة والتي تواجه خلل في الهيكل الخارجي. كما تحظر دخول المحركات بقدرة (40) حصان، علاوة على حظر دخول الأجهزة البحرية الإلكترونية، كأجهزة تحديد المواقع (G.P.S) الذي يستخدم في تحديد المواقع وتحديد عمق المياه في البحر⁶.

أعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مراحل مختلفة 7مراكب وقوارب كانت صادرتها في وقت سابق، وهي موزعة على النحو الآتي: (40) حسكة مجداف بالإضافة إلى (9) محركات، و(44) مركب أطوالها تتراوح بين (4.70م إلى 7.5 متر) تعمل بمحرك⁸.

وبعد معاينة وفحص المراكب المعادة فقد تبين أن (44) مركباً - تم استلامهم من البحر وليس من المعابر التجارية- حيث تم سحبهن بواسطة مراكب الصيادين، واتضح أن محركاتها قد أزيلت واستولت عليها سلطات الاحتلال.

6 نزار عياش: نقيب الصيادين الفلسطينيين، مقابلة شخصية أجراها باسم أبو جري 22 أغسطس 2019م.

7 تمت استرداد القوارب في الفترة ما بين نوفمبر 2018 وحتى يوليو 2019.

8 جهاد صلاح: مدير الخدمات بالثروة السمكية - وزارة الزراعة، مقابلة شخصية أجراها باسم أبو جري بتاريخ 22 أغسطس 2019م.

كما أن معظم المراكب المستردة بحاجة إلى الصيانة والإصلاح نظراً لسوء التخزين وتركهن في العراء تحت أشعة الشمس والأمطار كما تبين أن المراكب تعرضت للتجريف من مكان إلى مكان آخر وتعرضت للضغط. ووفقاً لتقدير الخسائر والاحتياجات، يحتاج (20) من هذه القوارب إلى صيانة متوسطة وخفيفة تقدر ب(200\$)، بينما (20) مركب آخرين بحاجة إلى صيانة وإصلاح بشكل أوسع تصل تكلفتها بالمتوسط للمركب الواحد (1200-1500\$)، فيما (4) لم تعد صالحة ولا يمكن إصلاحها.

بخصوص المحركات التي تم إرجاعها تمكنت الجهات المشرفة على استلامها من إعادة (5) إلى أصحابها فوراً كون أرقام هياكلها مسجلة لديها وبالتالي أصحابها معروفة، بينما (4) محركات جاري البحث والتدقيق لمعرفة أصحابها.

هذا وتؤكد دائرة الثروة السمكية في وزارة الزراعة أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل احتجاز (24) مركباً، و(2) لنش، بالإضافة إلى (40) محركاً.

الانتهاكات ضد الصيادين وتأثيرها على الأحوال الاقتصادية:

تتعرض الاعتداءات المتكررة على الصيادين وتقليص مساحة الصيد، ووضع القيود المشددة على استيراد المعدات اللازمة لمهنة الصيد، سلبياً على كميات الصيد. بلغت إيرادات الانتاج السمكي نحو 12,437,101 دولاراً أمريكياً للموسم الزراعي 2017-2018، الأمر الذي جعل مساهمة القطاع في إجمالي الإنتاج الزراعي تقدر بنسبة 2.7% فقط. وتشير البيانات المتوفرة أن قيمة الانتاج السمكي ما تزال تتناقص في الحجم⁹.

يتكبد الصياد تكاليف متغيرة عالية في ظل ارتفاع أسعار الوقود، حيث إن رحلة الصيد على لنش الجر تقدر تكلفتها ب(1000\$ - 1400\$) يومياً، والرحلة بواسطة لنش الشنشولا (200\$-420\$) يومياً، والحسكة العادية تتطلب تكاليف تقدر ب(200\$) وهذه التكاليف العالية تقلل من الأرباح والدخل ويُقدر متوسط الدخل الشهري للصياد بحوالي (120\$)¹¹.

وتؤثر الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصيادين في قطاع غزة سلبياً على مستواهم المعيشي، وتتسبب في معاناة لأفراد أسرهم، بعد أن تقشى الفقر 12 ونتج عنها تداعيات خطيرة على حقوقهم الأساسية بعدما ضعفت قدرتهم على مواجهة متطلبات الحياة مثل: ضالة حصول أفراد أسرهم على خدمات التعليم والصحة، وغيرها من الخدمات الأساسية بشكل مناسب.

9 المرجع السابق.

10 حسب وزارة الزراعة، بلغت إيرادات الانتاج السمكي للعام 2015-2016 ما يعادل 15,121,506 دولار أمريكي وساهمت بنسبة 4% في إجمالي الانتاج الزراعي.

11 عياش، مرجع سابق.

12 تستند إحصائيات الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من (5) أفراد: (2) بالغين و(3) أطفال). وتشير المعايير الرسمية إلى أن خط الفقر يساوي (2470) شيقل، أي ما يعادل (686) دولار، بينما خط الفقر المدقع (1974) شيقل، أي ما يعادل (548) دولار، وبناءً عليه، قدرت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري خلال عام 2017م ب(29.2%) في الأراضي الفلسطينية، بواقع (13.9%) في الضفة الغربية و(53.0%) في قطاع غزة، كما قدرت نسبة الفقر المدقع ب(33.8%) في قطاع غزة.

الخلاصة والتوصيات:

تظهر الورقة الانتهاكات الجسيمة والمنظمة التي يتعرض لها الصيادون الفلسطينيون في قطاع غزة، والتحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع الصيد البحري والثروة السمكية، جراء استمرار الممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

وتشير الورقة بوضوح إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للصيادين والعاملين في مهن مرتبطة بمهنة الصيد. وتستعرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية، حيث تحوّل 3600 صياد وأسرهم ليصبحوا فقراء. بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني جراء تراجع مساهمة قطاع الثروة السمكية في إجمالي الناتج المحلي. وتُشكل هذه الممارسات انتهاكاً واضحاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، كما تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبناء على ما تقدم، يدعو مركز الميزان لحقوق الإنسان المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والتدخل الفاعل؛ لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال لإجبارها على احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تعاملها مع السكان المدنيين، وتوفير الحماية للصيادين الفلسطينيين وحماية حقهم في الحياة والسلامة البدنية والكرامة الإنسانية وحقهم في العمل في بيئة آمنة وسالمة، وضمان توفير شروط النمو الاقتصادي باعتباره المدخل الرئيس للقضاء على الفقر.

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

يتحمل مركز الميزان وحده مسؤولية محتوى ورقة الحقائق هذه والتي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي